University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

دلالة الأبنية الصرفية المزيدة

The meaning of the morphological structure

د. رابحة محمد الرشيدي rabah mahammed

د. نواف صنت الظفيري Nwaf sanat Aldhufari

Rabha.a@outlook.sa

Research Summary

The purpose of the research is to study the significance of the more descriptive buildings in the Arabic language, and in which the significance has played an important role in the morphological escalation. To achieve this goal, the research was based on the descriptive method. The three vertebrates, and the second sign of the posterior plaques of the triangular blocks without being on the weight of the four daughters

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة دلالة الأبنية الصرفية المزيدة في اللغة العربية، وما قد قامت فيه الدلالة بدور مهم في التقعيد الصرفي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتم من أجل ذلك بيان معنى الدلالة الصرفية، وقد تم تقسيم البحث إلى محورين: **الأول** دلالة الأفعال الثلاثية المزيدة ، **والثاني** دلالة الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثية من غير أن تكون على وزن بنات الأربعة.

الكلمات المفتاحية: الدلالة الصرفية Morphological significance، البنية الصرفية Morphological structure، المجرد devoid of، المزيد augmented.

مقدمة البحث:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أما بعد؛ فإن الزيادة تعرف على أنها الإضافة إلى حروف الكلمة الأصلية مما لا يسقط في بعض التصاريف لغير علة تصريفية[1]، فالحروف الزوائد هي "الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَيُقْطَعُ عَلَيْهَا هُنَاكَ بِالزِّيَادَةِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهَا الدِّلَالَةُ"[2]، وقيل: هي إلحاق الكلمة ما ليس فيها لإفادة معنى أو لضرب من التوسُّع في اللغة[3].

فالغاية إذًا من الزيادة هي الحصول على معنى جديد لم يكن في المجرَّد، وفي هذا قال ابن جني بأنهم "يُعَبِّرُونَ عَنِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِالأَلْفَاظِ الْكَثِيرَةِ، وَهَذَا يَضْطَرُّ إِلَى الاتِّسَاعِ، فَمِنْ هَاهُنَا احْتِيجَ إِلَى الزَّوَائِدِ الْمُكْثِرَةِ لِلْكَلامِ"[4]؛ فهي زيادة على حروف الكلمة الاصول من أجل متطلبات دلالية أخرى تضاف إلى اللغة[5].

فكل زيادة في بنية الكلمة تؤدي الى زيادة في المعنى

فصيغ المزيدات في العربية هي اصل المشتقات التي تعمل على تنويع المعنى أو تُكسِبه خواصَّ تختلف في دلالتها بين مبالغة وتعدية ومطاوعة ومشاركة وغيرها[6].

وهذه الزيادة خاصة بالابنية القابلة للتطور والتغيير أو ما يطلق عليها (العناصر ذات الصيغ الاستضافية)[7]، أما الأبنية التي تلازم بناء واحدًا فلا تخضع لمبدأ الصياغة الاشتقاقية، ولا تتولد عنها صيغ أخرى ذات دلالات جديدة[8].

وقد عرف العالم الجليل عبدالقاهر الجرجاني الزيادة بأنها "ضَرْبٌ مِن التَّصَرُّفِ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِمَعَانٍ نَحْو: اسْتَخْرَجَ فِي الْفِعْلِ، وَاسْتِخْرَاج، أَلا تَرَى أَنَّ دُخُولَ الزِّيَادَةِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى، وَالْخُمَاسِيُّ لا يَكُونُ فِيهِ هَذَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الاسْمِ"[9].

فهو يخص بالزيادة ما تؤدي فيها إلى معنى، فالزيادة إذًا هي "زِيَادَةٌ لِمَعْنًى، كَأَلِفِ (ضَارِب)، لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، وَكَذَا مِيمُ (مَضْرُوب)، لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْهَمْزَةُ فِي نَحْوِ: أَخْرَجْتُ زَيْدًا، لأَنَّهَا تُفِيدُ التَّعَدِّيَ"[10].

ثم يعرج الجرجاني ليبين الغاية من الزيادة وأهميتها، فيذكر أن الزيادة تأتي لإضافة معانٍ جديدةٍ لا يمكن أن توجَد إلا بها؛ وذلك لأن زيادة المعنى تأتي تبعًا لزيادة المبنى[11]، ففصَّل القولَ في ذلك، وضَرَب الأمثلة المتعددة لتقوية ما ذهب إليه، فقال: إن جميع ما ذكر من زيادة الألف والميم والهمزة "تُفِيدُ مَعَانِيَ، لا

تُوجَدُ إلاَّ بِهَا، ألا تَرَى أنَّكَ لَوْ أسْقَطْتَ الْهَمْزَةَ مِنْ (أخْرَجْتُ) بَطَلَ التَّعَدِّي، وَلَوْ حَذَفْتَ الْمِيمَ وَالألِفَ فِي (مَضْرُوبٍ) و(ضَارِبٍ) بَطَلَ الْمَفْعُولِيَّةُ وَالْفَاعِلِيَّةُ"[12].

كما ذكر أن الزيادة هي ألاَّ يكون قد وضع عليه التركيب في الأصل، ف(خَرَجَ) يدل على أن التركيب وقع من الثلاثة التي هي الخاء والراء والجيم دون غيرها[13].

ثم عرج ليضع حدًّا للزائد، فقال: "إنَّ الزَّائِدَ مَا سَقَطَ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ كَوَاوِ (قُعُودٍ) فُقِدَ فِي (قَعَدَ)، وَكَأَلِفِ (ضَارِبٍ) فُقِدَ فِي (ضَرَبَ)، وَمَا ثَبُتَ فَهُوَ أَصْلِيٌّ، وَعَيْنُ (قُلْتُ) وَ(بِعْتُ) ثَابِتٌ تَقْدِيرًا"[14].

كما عرفه في مواضع أخرى، وضرب له الأمثلة المتعددة فقال: "إنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لا يَكُونُ فَاءً وَلا عَيْنًا وَلا لامًا، نَحْو أنْ تَقُولَ: كِتَابٌ وَقَضِيبٌ وَعَجُوزٌ، فَتَكُونُ الألِفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ زَوَائِدَ، لأجْلِ أنَّ وَاحِدًا مِنْهَا لَيْسَ مِن الْحُرُوفِ الَّتِي ذَكَرْنَا، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أنَّكَ تَقُولُ: كَتَبَ وَقَضَبَ وَعَجَزَ"[15].

وبهذا تكون الزيادة غير داخلة ضمن تركيب الكلمة الأصلي وحروفها الأصول التي وضع الميزان الصرفي عليها، وهي (الفاء والعين واللام)، وما زاد عن هذه الأحرف - مما يحذف في بعض تصاريف الكلمة - هو الزائد.

وقد جهد ابن جني في توجيه الصيغ الصرفية بالاتجاه العقلي المقنَّن؛ لأن ابن جني يرجع فروعا مشتركة في الجذر إلى معنى واحد، وهو ما يوحي بأنه يجمع الأصول في مجموعات، ويوحدها، ويضمها إلى بعض، وهو ما عنى به تقارب الأصول لتقارب الألفاظ – الفروع[16].

وإلى جانب هذا الاتجاه العقلي فإن هناك اتجاها دلاليا للصيغة ، يتم اكتسابه من هذه الزيادة؛ وهو ما عناه العالم والمفسر الزمخشري بأن الزيادة في البناء تكون لزيادة المعنى[17]،

وما يهمنا هنا هي الزيادة التي تؤدي إلى معنى لا يقوم إلاَّ بها، فإذا حذفت هذه الحروف المزيدة في هذه الألفاظ فإنها تتجرَّد من الدلالات التي قد تخرج إليها مع هذه الحروف وتَرجِع إلى حالتها الفعلية مجردةً من الاسمية، وقد أشار عبدالقاهر والزمخشري إلى معاني الأوزان المزيدة، ذاكرَينِ كلَّ وزن وما يخرج إليه من معان وهي ما سيتناوله مِحوَرَا البحثِ[18].

موضوع البحث:

تأسيسًا على ما سبق،

فإن هذا البحث يجيب عن الأسئلة التالية:

1) ما معنى الدلالة الصرفية ؟
2) كيف كانت نظرة النحاة للأوزان الثلاثية المزيدة ؟
3) كيف كانت نظرة النحاة للزوائد اللاحقة لبنات الثلاثية من غير أن تكون على وزن بنات الأربعة ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدخول إلى الإنتاج اللغوي القواعدي لعلماء العربية الأوائل بإحدى أدوات الدرس اللغوي المعاصر، وهي أداة الدلالة، وكيف وظفّوهاافي تقعيد اللغة العربية (القواعد الصرفية).

مصطلحات البحث:

يشتمل البحث على المصطلحات التالية:

1) الدلالة الصرفية:

إن للدلالة أنواعًا متعددةً ووجوهًا، ومنها **الدلالة الصرفية** أو **دلالة الصيغ الصرفية أو الأبنية الصرفية** التي يتناولها هذا البحث، وأعني بذلك المعانيَ المختلفة المتعلقة بجهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات[19]، وأستطيع أن أسميها ب(**الدلالة الصرفية**)[20]، ومعرفة الصيغ مما تكفَّل به علم الصرف؛ ففيه تعرف الأبنية، ويفرق بين وزن وآخر، لذا قالوا في تعريفه: "إِنَّهُ عِلْمٌ يُعْرَفُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُفْرَدَاتِ الْمَوْضُوعَةِ بِالْوَضْعِ النَّوْعِيِّ وَمَدْلُولاتِهَا"[21]، ومعرفةُ تصريف الكلمة وإرجاعُها إلى أصلها يعين في بيان المعنى الراجح من الأقوال الواردة فيه[22]، ومن هنا جاء اهتمام العرب بصيغ الألفاظ وما تدل عليه كل صيغة[23]، وأعني بالصيغة هنا ورودَ الكلمة على حالة معينة من بين الصيغ التي توجد في تصريف الكلمة[24]، والتي تكون ضمن قالب صرفي توضع فيه هذه المادة اللغوية[25]، وهذه الصيغة لها دور في إضفاء الدلالات المختلفة على التعبير؛ فقد تهيمِن الصيغة على البناء العام للنص، سواء على مستوى الجملة أو النص بأكمله، وتُحدِث التأثير المطلوب[26].

كما أن الكلمة المفردة واحدة من أهم الوحدات الدلالية، حتى عدها بعضُهم الوحدة الدلالية الصغرى[27]؛ إذ لو خلت الكلمة المفردة من أية دلالة لبطلت وظيفتها في السياق[28]، وربما يكون للكلمة الواحدة أكثر من دلالة، وفي ذلك ذكرت الدكتورة خديجة الحمداني حقيقة في غاية الأهمية، وهي "أَنَّ التَّعَدُّدَ فِي أَبْنِيَةِ الصَّرْفِ لَمْ يَكُن اعْتِبَاطًا بِقَدْرِ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذِهِ الْبِنَى مِنْ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، تَأْخُذُ حَيِّزَهَا فِي الْكَلامِ، وَلا شَكَّ فِي أَنَّ أَبْنَاءَ اللُّغَةِ الْوَاحِدَةِ يَتَعَارَفُونَ وَيَرِثُونَ النِّظَامَ اللُّغَوِيَّ مِمَّا يَجْعَلُ لِلتَّغْيِيرِ دَلالَةً وَاضِحَةً، فَلَوْ قُلْتَ لِعَرَبِيٍّ: حَضَرَ، فَإِنَّهُ يَفْهَمُ أَنَّ شَخْصًا أَوْ شَيْئًا قَدْ حَضَرَ، وَإِنْ قُلْتَ: أَحْضَرَ، فَإِنَّكَ تُحِسُّ أَنْ شَخْصًا مَا قَامَ بِإِحْضَارِ شَيْءٍ"[29]، وهكذا فإن القيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها، وأي تغيُّر في الصيغة هو تغيُّر في المعنى[30].

منهج البحث:

اتبعت المنهج الوصفي في هذا البحث الّذي يعتمد هنا على تقعيد النحاة لتآلف الأصوات وتغيراتها.

ويتكوَّن البحث من محورين على النحو التالي:

المحور الأول
دلالة الأفعال الثلاثية المزيدة

الناظر في كتب التصريف واللغة قديمها وحديثها على اختلافها، يجد أنها قد أطبقت على ذكر عدة معانٍ لكثير من الصيغ، بما يشبه الاتفاق التام أو الإجماع على صحة وقوع هذه الظاهرة، التي اطلق عليها المحدثون اسم (ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة)[31]، ومثال ذلك ما سنفصله من أوزان وما تخرج إليه من دلالات مختلفة، وهي:

1- صيغة (أفْعَلَ): تأتي لأغراض ودلالات بلغ بها أبو حيان عشرين ونيفًا، أشهرها: التعدية، والصيرورة، والسلب، والتمكين، والتعريض، وغير ذلك[32].

وقد ذكر علماء العربية من دلالات هذه الصيغة:

التعدية: فنجد أن الهمزة التي دخلت على صيغة (أفعَل) جاءت لنقل الفعل غير المتعدي إلى المتعدي، نحو: خَرَجَ وأخْرَجْتُهُ[33]، وذكروا أن (أفْعَل) "يَجِيءُ لِلتَّعَدِّي فِي الْغَالِبِ، نَحْو: ذَهَبَ وَأذْهَبْتُهُ، وَقَامَ وَأقَمْتُهُ"[34]، وَجَلَسَ وَ"أجْلَسْتُهُ"[35]، فهي إذًا من الأسباب التي تنقل الفعل من غير المتعدي إلى المتعدي ففي قولك: ذَهَبَ زَيْدٌ، وأذْهَبْتُ زَيْدًا أو أذْهَبَ زَيْدٌ عَمْرًا[36] جاءت الهمزة لتتعدى بالفعل (ذَهَبَ) فتقول: أذهبت زيدًا[37].

الدخول في الشيء، أي: دخول الفاعل في المكان أو الزمان المشتق منه الفعل، نحو: أنْجَدَ وَأغَارَ، وأصْبَحْنَا وَأمْسَيْنَا[38]، أي: أنك عندما "تَقُولُ: أصْبَحْنَا وَأمْسَيْنَا، وَأسْحَرْنَا، وَأفْجَرْنَا، وَذَلِكَ إذَا حَدَثَ فِي حِينِ صُبْحٍ وَمَسَاءٍ وَسَحَرٍ"[39]، أي: صرنا في هذه الأوقات[40].

ومن دلالته على الدخول في المكان قول الجرجاني: "وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ: أجْنَبْنَا: دَخَلْنَا فِي الْجَنُوبِ، وَأدْبَرْنَا: فِي الدَّبُورِ، وَأصْبَيْنَا، وَأشْبَاهُهُ.."[41].

وقد جاءت تسمية دلالة الصيرورة [42] في قول ابن جني: "أمَّا أزْيَنَتْ، فَمَعْنَاهُ صَارَتْ إلَى الزِّينَةِ، وَأجْذَعَ الْمُهْرُ صَارَ إلَى الإجْذَاعِ، وَأجَزَّ النَّخْلُ صَارَ إلَى الجُزَازِ، وَأحْصَدَ الزَّرْعُ، أيْ: صَارَ إلَى الْحَصَادِ"[43].

ولكي تكتمل هذه الدلالة والغرض الذي خرجت إليه صيغة (أفْعَل) فقد تم توضيح الشرط الذي تكون فيه (أصبح وأمسى) دالتين على الصيرورة والدخول في الشيء، وهو أن أصبح وأمسى، إذا لم يكونا تامين لم يكن فيهما معنى الصباح والمساء، وكانا بمنزلة صار كقولك: كان زيد فقيرًا فأصبح غنيًّا، وأمسى زيد أخاك[44]، وقال أيضًا بأن "الأصل أن يكون دالاً عليه، ثم لما كان المساء والصباح ينتقل أحدهما إلى صاحبه خلع منهما الدلالة على وقت البياض والسواد، وجعلا للانتقال الصريح ك(صار)، وعلى ذلك يجري ما شاكله نحو: غدا وراح

وأضحى، والأصل في الجميع أن يدل على الوقت المعلوم، ثم إن الانتقال لما اعتوره استعمل بمعنى (صار)"[45].

وفي التوجيه الصرفي لكلمة (مشرقين) في قوله تعالى: ( )[46]، يقول الزمخشري: "مشرِقين: داخلين في وقت الشروق، من شرقت الشمس شروقا إذا طلعت"[47].

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأفعال لم تستعمل إلا مزيدةً، ولم يسمع من العرب استعمال مجرداتها حتى تتم تعديتها بالهمزة، إن كانت لازمة؛ لذلك كانت زيادتها هنا لإفادة معنى آخر، وهو الدلالة على الدخول في الوقت[48].

وجود الشيء على صفته (الوجدان)، أي: وجدناه مستحقًّا للفعل[49]، فمعنى "حمدته، أي: جزيته وقضيته حقه، فأما (أحمدته) فنقول: وجدته مستحقا للحمد مني، فإنما تريد أنك استبنته محمودًا.."[50]، وقد تناول علماء العربية دلالة (أفْعَل) على الوجدان مستشهدَيْنِ على ذلك بمجموعة من الأمثلة تؤكد ما ذهبَا إليه، نحو "قولك: أحمدته، أي: وجدته محمودًا، وأفحمته، أي: وجدته مفحمًا، وأجبنته: وجدته جبانًا، وأحييت الأرض: وجدتها حية النبات، ومثله كثير"[51]، ف(أفْعَلَ) جاءت هنا للدلالة على وجودك مفعوله على صفة[52].

(أفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ): فقد يجيء (فَعَلْتُ) و(أفْعَلْتُ) بمعنى واحد، كما أنه يجيء الشيء على (أفْعَلْتُ) لا يستعمل غيره، وذلك: قلت البيع وأقلته، وشغله وأشغله، وصَرَّ أذنيه وأصر أذنيه[53]، ومنه قولهم: أقشع الغيمُ وقشَعَت الغيمَ الريحُ، وأنْسَلَ ريشَه الطائرُ وسَلَتَه[54]، وقد ذكر الجرجاني ان الهمزة قد تأتي وليس لها أي دلالة فتكون بمنزلة ما حذفت منه الهمزة، أي: (فَعَلَ) المجرد، أي: "ألاَّ يَكُونَ لِلْهَمْزَةِ تَأْثِيرٌ، وَيَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (فَعَلْتُ) وَذَاكَ: قَلَتَ الْبَيْعَ وأَقْلَتَهُ"[55].

ثم انتقل الجرجاني إلى مسألة مهمة تنص على أن أي تغيير في الصيغة يقتضي تغييرًا في المعنى، مبينًا أن دلالة (أفْعَلَ) على (فَعَلَ) هو شِيْءٌ محصور وقليل إذا ما قارناه بدخول الهمزة ودلالاتها، فقال: إن أفْعَلَ بمعنى فعل "هو محصور قليل، بالإضافة إلى ما يفيد الهمزة فيه تغيير معنى (فعلت)، وذلك هو الأصل، لأن تغيير اللفظ يقتضي تغيير المعنى"[56].

كما بين أن ذلك هو نوع من الاستكثار في اللغة كقعد وجلس، غير أن هذا تغيير بزيادة، وذاك تغيير باستئناف بناء، وعلى هذا يدور في الأعرف[57].

ففي قعد معنى ليس في جلس[58]، و"قعدت خوفًا وجلست فرقًا، فإن هذين التركيبين ليسا مترادفين لأن الترادف من خواص المفردات"[59]، فإذا تبين بدليل قويٍّ أن العربي كان حقًّا يفهم من كلمة جلس شيئًا لا يستفيده من كلمة قعد قُلْنَا حينئذ بأنه ليس بينهما ترادف[60].

السلب، أيْ: أن تأتي الهمزة في (أفْعَل) لسلب معنى الاستبهام وليس لإثباته، وذلك نحو قولك: أعجمت الكتاب، إذا بينته، وأوضحته[61]، وقد ذكر نحاتنا هذه

الدلالة مصطلحًا عليها بقولهم (همزة السلب)، فقالوا : "فالهمزة التي في أعجمت بمعنى أزلت عجمته، وأشكيت الرجل، أي: أزلت شكايته، تسمى همزة السلب"[62]، ومثله: أعتبته، أرضيته.

ولكي تتضح هذه الدلالة فقد ذكروا أن هذه الهمزة كما تاتي للدلالة على السلب فإنها تأتي للإثبات أيضًا، نحو: أعجمت الشيء بمعنى أبهمته، وأشكيته بمعنى إثبات الشكاية[63]، فهو من الأضداد في اللغة.

التعريض: انفردت صيغة (أَفْعَلَ) من بين صيغ الفعل الثلاثي المزيد بالدلالة على معنى التعريض، ويراد به: جَعْلُ ما كان مفعولاً للثلاثي معرضًا لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث، كقولهم: أسقيته بمعنى: وفرت له ما يشربه، أو عرضت له الشراب، ومثله: أقبرته، أي: جعلت له قبرًا، وأقتلته، أي: عرضته للقتل[64].

وقد تتبَعَت مواطن هذه الدلالة فوَجَدَتْ من دلالات (أَفْعَلَ) التعريض نحو: أبَعْتُهُ[65].

حيث تم توضيح مثل هذه الدلالات بأنه لو قيل: أبعتُ الفرسَ، أي: عرضته للبيع، وأقتلته، أي: عرضته للقتل، فإن الهمزة داخلة على فعل المفعول، فكيف تنكر ذلك إن كان ذلك على معنى جعلته مما يباع ومما يقتل؟[66]، ثم يذكر الجواب على ذلك، بأن الهمزة الداخلة على هذا الفعل هي ليست همزة النقل للتعدية، وإنما هي همزة نقل بها الفعل من معنى إلى معنى، مبينًا أن التعريض للفعل هو شطر من الفعل، فأقتلت بمنزلة (قَتَلْتُ) كما أن الأمْرَ بالفعل يصير به الآمِرُ فاعلاً كقولك: بنى الأميرُ القصرَ، وضَرَبَ الدينارَ[67].

ثم يعزو السبب في ذلك ويرجعه إلى ميل العرب إلى التوسع في الألفاظ وتكثير اللغة، وكذلك استخدامهم للمعنى الواحد لفظين وربما أكثر، وهو ما يُعْرَف في فقه اللغة بالترادف فهم ينزلون الاسم الواحد الذي يقع على حدين منزلة الشيئين، فهذا تفريق بينهما في الدلالة على نحو ما ذُكِرَ في جَلَسَ وَقَعَدَ، ثم يحمل ذلك قياسًا على الفعل إذا قُصِدَ به التعريض أو أريد به التصريح.

2- صيغة (فَعَّلَ):

وقد جاءت هذه الصيغة للدلالة على عدد من المعاني، منها:

التعدية، ومعناها: نقل غير المتعدي إلى المتعدي، فصيغة (فَعَّلَ) تشارك (أَفْعَلَ) في الدلالة على التعدية، وذلك نحو قولك: فَرِحَ وفَرَّحْتُهُ وأفْرَحْتُهُ، وخَرَجَ وأخْرَجْتُهُ[68]، وقد حظيت هذه الدلالة باهتمام كبير في مؤلفات علماء العربية بصور مختلفة فمنها ما ذَكَرَ له أمثلة، وأخرى بِذِكْرِ امثلة يردفها بالتعليل والتفسير.

فمن الأول، قوله: إن (فَعَّلَ) يكون للتعدية نحو: فَرِحَ وَفَرَّحْتُهُ، وهو كثير[69].

ومن الثاني: تفسيره لكيفية دلالة هذه الصيغة على التعدية، فبيَّن أن من أسباب تعدية الفعل هو التضعيف، ففي قولك: فرح زيد وفرحته، فهذا بمنزلة

الهمزة التي للتعدية لفظًا ومعنى، لأن فرح كان غير نافذ إلى مفعول به فلما ضعفت العين تعدى ونصب فقلت: فرحت زيدًا، كما قلت: أذهبت زيدًا[70]، فإننا لا نذكر صيغة من الصيغ والزيادة فيها إلا ونجم عن هذه الزيادات معانٍ جديدة لم تكن موجودة قبلها.

التكثير والمبالغة: وذلك أن (فَعَّلْتُ) تدخل على (فَعَلْتُ) إذا أردنا كثرة العمل، فعند تكرير عين الفعل تحصل على تكرير الفعل أو الشدة فيه نحو: كسرته، وقطعته، وفتحت الأبواب[71] وقد تصور أبو زيد أن هذا الوزن لا يرد إلا لهذا المعنى، لأنها الدلالة الغالبة عليه، وذلك أنك لا تقول: غَلَّقْتُ إلا على أن تكون قد أكثرت إغلاقه[72].

لكنَّ تم تناول هذه الدلالة بإدراك تام لطبيعة هذا التشديد في الصيغة حيث ربط هذا المعنى بالغالب الذي انتزعه من ملاحظاته واستقرائه لكثرة ورودها عن العرب في كلامهم، فيفهم من كلامه أن (فَعَّلَ) بابه التكثير، وكأنَّ هذه الدلالة قد اقتصرت على هذه الصيغة، لأنها الدلالة الغالبة عليها، فقال: أما (فَعَّلَ) فبابه التكثير، نحو: قطع – قَطَّعَ، وقتل – قتَّل، وكذلك نحو: غلقت وجولت، وطوقت، فهو للتكثير غالبًا[73]، ليدل بذلك على كثرة الأسماء أو كثرة الفعل[74]؛ وذلك أن التضعيف يفيد استغراق وقت أطول من (قَطَعَ) فمن مقتضيات التكثير والمبالغة في الحدث استغراق وقت اطول كما أنه يفيد في (فعل) تلبثا ومكثا[75]، وليس التضعيف فقط يفيد استغراق وقت أطول وإنما كل ما زيد على البناء يحتاج إلى وقت أطول.

ثم يلتفت البعض إلى مسالة في غاية الأهمية، وهي أن (فَعَلَ) المخفف قد يأتي مرادًا به التكثير دون (فَعَّل) المضعف، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

فقتلاً بتقتيل، وضربًا بضربكم ** جراء العطاس، لا ينام من علة

وعزا السبب في ذلك بقوله: إن الأمر سهل وذلك "لأن لفظ الفعل مبهم يصلح للجنس كله، ألا تراك تقول: قتل الخلق، فتعم الأفعال كلها"[76].

غير أنه أكد أن التضعيف في الصيغة يراد به تقوية الفعل، والتقوية هي ملمح دلالي تناوله النحاة وفصلوا فيه، فكان الفعل المجرَّد يحتاج إلى من يُقوِّيهِ فقامت الزيادة بهذه المهمة، وشرط دلالة التكثير لا على الصيغة، وإنما ربطها بالحال الذي يدل عليها[77].

وقد تم توضيح العلاقة بين دلالة (فعَّل) على التكثير ودلالتها على التعدية، وقد دار كلامه في هذه المسألة على محورين اثنين هما:

الأول: أن ما يفيد التكثير لم يفد التعدية؛ فـ(قطع) وإن كان متعديا غير أنه لم يفد إلا التكثير[78]، وأن ما يفيد التعدية لم يفد التكثير؛ فـ(فرحت) قد جاء للتعدية لا للتكثير[79].

الثاني: العلاقة بين صيغة (فعَّل) وصيغة (أفعَل) حيث إن الصيغة الأولى هي أقوى وأشد مبالغة في الدلالة من الصيغة الثانية[80]، و هنا اتضحت قيمة وشحنة دلالية للصوت المزيد.

الدلالة على النسبة، أي: نسبة المفعول إلى صفة من الصفات قد حدثت، فقد قالوا: فسَّقته وزنَّيته، أي: استقبلته بالزناء والفسق[81]، وقد أضاف الجرجاني على ذلك بأن "سقَّيته وحيَّيته، أي: استقبلته بالتحية، وقلت: حياك الله، وفسقته: تلقيته بالفسق، وكذا كفرته، وهو عائد إلى التعدية من حيث إنك إذا قلت: فسقته فالمعنى أثبت الفسق له، وصيَّرته فاسقا"[82]، كما أنه لم يقتصر على ذكر الأمثلة وتعدادها وإنما يمضي إلى شرح سبب هذه العلاقة بين الدلالتين، بأنك وإن لم تحدث فسقة ولم تحمله عليه على نحو ما تجده في (أذهبته) من حملك له على الذهاب فإنك في الحكم قد أحدثت فسقه من حيث كان مجهولا غير متقرر، فعندما قررت وأثبَتَّ فيه الصفة، صرت كأنك أحدثت فيه شيئًا لم يكن[83].

الدعاء، أي: أن صيغة (فعَّل) تأتي للدعاء، إما له أو عليه، فبركته دعوت له بالبركة، وعقرته دعوت عليه بالعقر، أي: الهلاك، وسقيته: قلت له: سقيا لك[84].

ولكي تكتمل هذه الدلالة وضوحًا فقد عرج ليبين الفرق بين دلالة قولنا: أطال الله بقاءك، ومعناها للدعاء، بأنها قد خرجت مخرج الخبر، أي: أن الله قد أطال بقاءك على الحقيقة، وبين قولك، حييته إذ يقول فيه: "كذلك يجيء حييته، والمعنى قلت له: حياك الله، وأسال الله أن يحييك وكذا سقيته، كأنه إذا دعا له بالسقيا جعل ذلك مثبتًا له من جهة نفسه إغراقًا ومبالغة"[85].

السلب: ومن أوضح إشارات القدامى إلى مجيء بناء (فعَّل) للدلالة على السلب هي إشارة الخليل بن أحمد في تعليقه على قول أوس بن حجر:

لدى كل أخذود يغادرن دارعا ** يجر كما جر الفصيل المقرع

إذ يقول: "وهذا على السلب، لأنه ينزع قرعه بذلك، كما يقال: قذيت العين، أي: نزعت قذاها، قردت البعير"[86]، ومنه قولهم: مرضت الرجل، أي: داويته ليزول مرضه[87].

و قد تمت مناقشة هذه الدلالة التي خرجت إليها صيغة (فعَّل) وذكر عليه بعض الأمثلة، مفسرًا كل لفظة ومبينا معناها، فيقول: "أن تكون للتعدية على معنى السلب كقولك، مَرِضَ الرجل ومرَّضْته، أي: عالجته وأزلت مرضه، وقذيت العين تقذية إذا أخرجت منها القذى.. وقالوا: جلدت البعير بمعنى نزعت جلده، وقردته بمعنى نزعت القراد منه"[88].

وذكر أيضًا أن مما يأتي ضمن هذه المسألة قولَهم: عذبته بمعنى السلب والإثبات، وهو ما يمكن أن يدخل في باب الأضداد،والبعض لا يكتفي بهذه النماذج، وإنما يعرج إلى موازنة الصيغ وما ينجم عنها من دلالات فيرى أن (فعلت) قد يأتي على الضد من دلالة (أفعَل) فإن كان (قذَّيْت) بمعنى إزالة القذى،

فإن (أقذيت) بمعنى ألقيت فيها القذى، وهذا مما جاء (فعلت) فيه بمعنى لم يرد في (أفعل)[89]، وهو إذ يذكر كل هذا فانه لا ينسى العلل في توجيه هذه الصيغ ،على نحو ما رأينا.

استواء الدلالة بين فَعَّل وأفعَل: صيغة (فعَّل) قد تفيد معنى (أفعَل)[90]، حيث قيل : "يكون مجيء أسقيته بمعنى سقَّيْته، لأجل أن المعنى على التعدية من سقى يسقي، فكأنه قيل: سقيته على الحقيقة"[91]، ولم يقفوا عند هذا الحد وإنما علقوا عليه وذكروا علله، وذلك أن العلة الصرفية نجدها في أغلب نصوصهم ليوضحوا بها ما يذكر، فيرد واعلى من يظن أن ذلك يكون في الجميع نحو: أفسقته وأزنيته فيقول البعض بأن من يظن ذلك فقد وقع بالوهم؛ وذاك أن هذا المثال (سقى) إنما ورد على هذا المعنى لتوسع مختص بهذا المثال[92]، حتى إذا ما قارب على شرح مادته نراه يستدرك عليها بضابط يقيد فيه فيقول: وهذا ليس في كل موضع يجيء فيه فعلته مشاركًا أفعلته، وضرب مثالا على ذلك بأنك تقول: قومت الرمح، وهو من قام يقوم ولا تقول: قومت زيدا، بمعنى جعلته قائما، وإن كنت تقول: أقمته[93].

فَعَلَ بمعنى فَعَّلَ، أي: أن التضعيف فيها لم يفد شيئا كما لم تفد الهمزة في قلته وأقلته[94]، قيل بأن هذه الصيغة قد تشترك في دلالتها مع (فعَل) المجرد، فهو لم ينظر إلى الصيغة وحدها، وإنما استعان بالسياق وإيحاءاته فقال: "أن يكون بمعنى فَعَلْتُ، كقولهم: عَاضَهُ وَعَوَّضَهُ، وماز الشيء وميَّزه، وزال الشيء يزيله وزيله.. فعوضت ليس يفيد التعدية بتضعيفه"[95]، فدلالتها بمنزلة ما كان مجردا من التضعيف.

3) صيغة فاعل:

ومن الدلالات التي جاءت فيما زاد ألف فيه بين الفاء والعين:

المشاركة، ويعني بها الدلالة على التشارك بين اثنين فصاعدًا، فإذا قلت، فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان إليه حين قلت: فاعلته، ومثل ذلك نحو: ضاربته وخاصمته وكارمته وفارقته[96]، وقد وقف البعض عند هذا المعنى موضحا ومعللا، يقول: "وأما فاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا، فيجيء العكس ضمنا نحو: ضاربته، وشاركته"[97]، فهو يقتضي فاعلين يكون أحدهما منصوبا في اللفظ والآخر مرفوعا نحو قولك: قاتلت زيدا وضاربته، فلما كان كل واحد منها فاعلا رفعوا أحدهما ونصبوا الآخر، وهذا من الأفعال التي يجوز فيها جعل أي واحد شئت من الشيئين فاعلا، والآخر مفعولا[98]، وفي هذا تأكيد منه على الصلة الوثيقة بين علم النحو وعلم الصرف فكلٌّ منهما يكمل الآخر ومفتاح لمعرفة أحدهما بالآخر.

التعدية، تأتي (فاعَل) لتتعدى بالفعل اللازم إلى المفعول المغاير للفاعل والمخالف لجنسه، حيث قيل: "ومن ثم جاء غير المعتدي متعديا نحو: كارمته،

وشاعرته، والمتعدي إلى واحد مغايرا للمفاعل إلى اثنين نحو: جاذبته الثوب، بخلاف شاتمته"[99]، أي: أن يكون الفعل اللازم في (فاعَل) متعديا إلى واحد، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين[100]، أي: الفعل (كرم) مثلا اللازم قد تعدى إلى المفعول عند وضعه على صيغة (فاعل)، أما جذب المتعدي إلى مفعول، فقد تعدى إلى مفعول آخر غير أنه مغاير للأول ومختلف عنه فتقول: جاذبته الثوب.

فاعَل بمعنى فَعَل: جاء في كتاب سيبويه أنه "كما قالوا: جزته وجاوزته، وهو يريد شيئا واحدا"[101]، وتابع البعض في دلالة فاعل على فَعَلَ المجرد من الزيادة، ولكنهما ذكرا أمثلة غير ما ذكرها سيبويه، نحو: سافرت[102]، بمعنى سفر، ولابد في سافرت من المبالغة[103]، فكل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى ومبالغة فيه.

فاعل بمعنى فَعَّل[104]: تفيد دلالة هذه الزيادة الصرفية كما هي الحال في التضعيف فيقرنان الصيغتين لتعمق الإيحاء الدلالي لهما فذكرَا أن فَاعَل يأتي "بمعنى فعَّل، نحو: ضاعفت"[105]، بمعنى ضعَّفْت، أي: أن فاعلت وفعلت قد جاءتا بمعنى واحد فقد قالوا: ضعَّفت وضاعفت، وبعَّدت وباعدت، ونعَّمت وناعمت، كما يقول: امرأة منعمة ومناعمة[106].

فاعَل بمعنى أفْعَلَ، حيث تجيء فاعلت لا يراد بها عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت نحو: عافاه الله، وعاقبت اللص وطارقت نعلي[107]، ويتقدم الجرجاني خطوة ليُقِيمَ وزنا للصواب في استعمال الصيغة فيقول: وليس أطْرَقْتُ بفصيح مفصلاً القول في ذلك[108]، وهو إذ يكثر من أمثلة هذا الباب إنما يؤكد حقيقة الدلالة عندما تستوي بين الصيغتين، وذلك نحو قوله: داينت الرجل: إذا أعطيته الدين، بمعنى أدنته، وشارفت بمعنى أشرفت، وباعدته بمعنى أبعدته، وعاليت وأعليت[109].

المحور الثاني

دلالة الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثية من غير أن تكون على وزن بنات الأربعة

لقد قسم العلماء هذه الأمثلة اللاحقة أوائلها همزة الوصل إلى قسمين[110]:

الأول: المزيدة بحرفين، وهي: انفعل، وافتعل، وافعلَّ.

الثاني: المزيدة بثلاثة أحرُف، وهي: استفعل، وافعالَّ، وافعَوْعَل وافعلول، وافعنلل وافعنلى.

وتفصيل القول في كل صيغة هو على النحو الآتي:

1) انْفَعَلَ - مطاوعة (انفعل) لـ(فَعَلَ): تأتي (انفعل) لمعنى واحد هو المطاوعة، والمطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما، فتبلغه إما بأن يفعل ما تريده

إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل، أو هي قبول الأثر وذلك يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب[111]، وقد عقد سيبويه له بابًا منفردًا أسماه "باب ما طاوع الذي فعله على (فَعَلَ)، وهو يكون على (انْفَعَل) و(افْتَعَل) وذلك قولك، كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم وحسرته فانحسر، وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى"[112].

وقد وضعوا اصطلاحا محددا للمطاوعة فذكر أن "معنى المطاوع له أنه قَبِلَ الفعلَ ولم يمتنع، ولا يكون إلا حيث يتصور علاج وتأثير نحو: كسرته وقطعته، وكذا قسته فانقاس.

2) (انْفَعَلَ) - مطاوعة (انفعل) لـ(أفْعَلَ): يقول صاحب الكتاب بأن انْفَعَلَ قد يكون "ليس مما طاوع فَعَلْتُ"[113]، وذلك نحو (انطلق) فهي لا يقال فيها (طَلَقْتُهُ فانْطَلَقَ)، فهي بمنزلة ذهب ومضى[114]، أما الجرجاني فقد كانت له وقفه ورأي في هذه المسألة قد يكون مخالفا فيه لسيبويه، فبين أن (انفعل) قد يأتي مطاوعا لصيغة (أفْعَلَ) غير أنه قد التزم في رأيه هذا فربط هذا بالغالب الذي انتزعه واستقرأه من ملاحظاته وكثرة ورودها عن العرب في كلامها واطراده في لغتهم، فبين أن ذلك يحدث قليلا وليس باطراد فقال: "وجاز نحو: أزعجته فانزعج قليلا"[115]، كما قالوا: "أقلته فانقال لأن المعنى أجريت به لساني فجرى، وأخرجته من في مخرج"[116].

وكما عودنا الجرجاني فهو لم يترك هذه المسالة دون تحليل وتعليل وشرح مردفا ذلك بضربه لعدد من الأمثلة التي توضِّح ما ذهب إليه، فبين أن السبب في قلة مجيء (انْفَعَل) من غير اللازم، وأنه إذا ما جاء "انفعل" مع (أفْعَلَ) فهو على سبيل النيابة ففصل القول في ذلك بأنه، "إذا جاء (انْفَعَلَ) مع (أفْعَلَ) فعلى سبيل النيابة، وذلك قولك: أطلقته فانطلق، وأزعجته فانزعج، أقاموا: أطلقت وأزعجت مقام، طلقته وزعجته، كما أقاموا (ترك) مقام (ودع)"[117].

ثم يعزو السبب في ذلك بأن موضوع (انفعل) هو أن يكون مطاوع (فعل) لا (أفعل) وذلك لأن (أفعل) منقول بالهمزة للتعدي أما (انفعل) فاعلم بأنه لا يكون متعديا قط، وإنما هو للمطاوعة فقط فهو بمنزلة بناء الفعل للمفعول به، فالمفعول فيه يصير فاعلا، ألا ترى أنك تقول: انكسر القلم، فهو مرفوع بعد أن كان منصوبا في قولك: كسرت القلم[118].

وقد وافق الزمخشريُّ الجرجانيَّ في عدم مخالفة مَن سَبَقَهُمَا في عدم مطاوعة (انفعل) لـ(أفعل)

3) افْعَلَّ: للدلالة على الألوان والعيوب، نحو: احمررت، وأبيضضت، وهو إذا لم يدغم بزنة (انفعلت، وافتعلت) في أنه لا يتعدى إلى مفعول به كما لم يتعد انفعلت[119]، وقد وقف العلماء عند دلالة هذه الصيغة، فبينوا أنها تأتي للدلالة

على الألوان والعيوب نحو: احمررت وابيضضت، وهو لا يكون متعديًا أبدا كما رأينا في (انفعل)[120] التي لا تأتي إلا للمطاوعة.

وقد فسروا ما قصده أبو علي بقوله: وهو إذا لم يدغم بزنة انفعلت وافتلعت فقال بأن هذا "يعني به أن أسود وأبيض، لا يكون على وزن (انفعل) للإدغام، فإذا فك.. صار على مثاله نحو: ابيضضت، وهو في الأصل مثله، ألا ترى أنك إذا قلت، ابيضض، كان مثل انفعل، سواء، ومما جاء فيه (افعل) قولهم: ازور بمعنى مال، وكذا ارعوى الأصل: ارعوَّ"[121]؛ وذلك أن الأصل في ارعوى، أن يكون من باب احمر واشهب، إلا أن الإدغام لم يلحقه لانقلاب حرف اللين ألفًا للفتحة التي قبله[122].

4) افْتَعَلَ: من المعاني التي تناولها العديد من علمائنا في هذه الصيغة:

المطاوعة، ويأتي هذا الوزن لمعنى المطاوعة غالبًا، أي: أنه يكون قائما مقام (انفعل) مطاوع (فعل) نحو: جمعته فاجتمع، مزجته فامتزج[123]، وغممته فاغتم[124]، ثم نبوا إلى قيام صيغة أخرى فذكروا أن صيغة (افتعل) تقوم مقام (انفعل) وضربوا أمثلة لكل اتجاه منهما:

الأول: أن يكون مصاحبا له نحو: غمم واغتنم، وانغم، واشتوى، وانشوى[125]، واستتر وانستر.

الثاني: أن يقوم مقام (انفعل) وينوب عنه نيابة لازمة كقولك: طردته فاطرد، ولا يقال: انطرد[126].

وهو بقوله هذا يخالف سيبويه، فيما ذكره من أن العرب تقول: في طردته فذهب، أي: انهم يستغنون عن لفظه بلفظ غيره إذا كان يحمل نفس معناه، وأنهم لا يقولون طردته فانطرد، ولا فاطرد[127]،

الاتخاذ: تناول بعض علمائنا دلالة صيغة (افتعل) على الاتخاذ، وضربوا لذلك عددا من الأمثلة، فذكروا أن معاني افتعل "أن يكون بمعنى اتخذ، كقولك: اذبح القوم، أي: اتخذوا ذبيحة، واصطب الماء، كأنه اتخذه ليصيبه بالاستعمال واشتوى اتخذ شواء"[128].

التصرُّف، أي: أن تفيد معنى الطلب[129]، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى تحت اصطلاح (التصرف والطلب) فقال: "وأما (كسب) فإنه يقول: أصاب، وأما (اكتسب) فهو: التصرف والطلب"[130]، وقد اختار البعض لهذه الدلالة تسمية (التصرف) مستشهدًا على ذلك بمثال واحد كما فعل سيبويه، وهو (اكتسب)[131]. وتبعهما في هذه التسمية ابن الحاجب فجعلها (التصرف) آخذا منهما[132].

أن يجيء للمفاعلة، أي: أن يفيد معنى المشاركة، وذلك أن يكون بمعنى تفاعل فيكون له فاعلان، نحو: اختصم زيد وعمرو، واصطلح الخصمان المعني تخاصما وتصالحا[133]، وقد ذكر سيبويه أن تفاعل الذي من اثنين أو أكثر يكون بمعنى (افتعلت) وذلك مثل قولك: تضاربنا بمعنى اضطربنا وتقاتلنا بمعنى

اقتتلنا، وتجاورنا بمعنى اجتورنا، وتلاقينا بمعنى التقينا، وتخاصمنا بمعنى اختصمنا[134].

وكذلك فقد تم التنبيه إلى قيام الصيغة مقام أخرى فذكرا أن (افتعل) قد تأتي بمعنى (تفاعل) وضرب لذلك أمثلة نحو قولك: اعتوروا وتعاوروا، واجتوروا وتجاوروا، وازدوجوا وتزاوجوا[135]، وقد بين البعض أن هذا التعاقب بين الصيغ ليس أصلا بنفسه فيستمر في كل افتعل هذا[136]، فليس كل ما كان على تفاعل يلزم بالضرورة أن يكون بمعنى (افتعل).

أن يكون بمعنى فَعَلَ، فقد وقف البعض عند دلالة (افتعل) على معنى (فعل)، المجرَّد: فذكر أنه يكون بمعنى (فعَل) برأسه غير مقصور على نوع واحد، كما يجيء سائر الأفعال نحو: فَعَل وفَعَّل، وهو عائد إلى ما معنى من قيامه مقام (فعل) وضرب مثالا على ذلك بقولهم: استلمت الحجر[137]، ثم جمعوا بين ما قاله سيبويه من أن (اشتد) قام مقام (شد) الذي عليه جاء شديد، وذلك "أن العرب لم يقولوا: فقر، كما لم يقولوا: في الشديد، شدد، استغنوا، باشتد وافتقر"[138]، وبين ما ذكره أبو علي في كلمة: اشتد مع استلم[139]، كما ضرب له أمثلة أخرى للدلالة على قيام (افتعل) مقام (فعل)، وذلك نحو:"ارتفع، وافتقر، مقام فقر ورفع[140].

5) افْعَالَّ: وهي تجيء في الأمر العام للدلالة على الألوان[141]، وذلك قولهم: "اشهابيت، واسوادت، وادهاممت، وابياضضت، وقد قالوا: املاسَّ واضرابَّ، وليسا من اللون، وغير ذلك"[142]، وقد تم ذكر أن صيغة (افعالَّ) هي أصل لصيغة (افعلَّ)؛ فكلا منهما دال على لون أو عيب فقال: "إن افعاللت هو أصل (افعللت) نحو: احمارت وبابه الألوان والعيوب"[143]، وذلك أن افعللت إنما هي مقصورة من (افعاللت) لطول الكلمة، معناها كمعناها، فليس شيء يقال فيه: (أفعاللت) إلا يقال فيه: افعللت، إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الشيء وتكثر في الأخرى[144].

6) اسْتَفْعَلَ: لهذه الصيغة عدد من المعاني التي تخرج إليها:

السؤال والطلب، فقد ضمن البعض في كتبهم هذا المعنى الذي خرجت إليه صيغة (استفعل) ففصَّلا القول في ذلك، بأن استفعل "يكون لاستدعاء الفعل وطلبه نحو قولك: استنطقته فنطق، واستفتيته فأفتى"[145]، فهو يأتي للسؤال غالبا، ويكون تضمنه له إما صريحا، نحو: استكتبته، وإما أن يكون تقديرا نحو: استخرجته[146].

التعدية، وذلك نحو: استحسنت الشيء واستقبحته، ويكون (فَعَلَ) منه متعديا، نحو: علم واستعلم، وعصم واستعصم[147]، وقد تناول الجرجاني هذا المعنى له ضمنا ولم يصرح بها بكلامه غير أنه عبر عن تلك الدلالة بأنها توجد فيها معنى المفعولية فقال في العلاقة التي تربط (استفعل) و(أفعل) من جهة التعدي واللزوم

مستدلا على ذلك بالأمثلة، فقال بأن استفعل "هو بمنزلة (أفعلت) في أنه يريد مفعولا، ألا ترى أن (نَطَقَ) لا يتعدى و(استنطقت) يتعدى إلى مفعول ك(أنْطَقَ) وإذا عبرت عن كل واحد منهما وجدت معنى المفعولية"[148]. فكلامه هذا يعني أن المفعولية في (استفعل) تدلُّ على التعدية.

الإصابة على صفةِ (الوجدان)، فنقول: استجدته، أي: أصبته جيدا، واستكرمته، أي: أصبته كريما، واستعظمته، أي: أصبته عظيما، واستسمنته، أي: اصبته سمينا[149]، وقد بين البعض أن (استفعل) تكون بمعنى الإصابة أو الوجدان، فهو "يكون بمعنى وجدته كذا، نحو: استعظمته واستحسنته واستضعفته، فهذا أيضا من الأصول، لاطِّراده فيه"[150]،

الانتقال والتحول، أي: أنها تفيد معنى التحول والانتقال من حال إلى حال[151]، وذلك نحو: قولك: استنوق الجمل، واستتيست الشاة[152]، وقد تم ذكر أن (استفعل) تدل على الانتقال من شيء إلى شيء أو الخروج من شيء إلى شيء ففصَّلا القولَ في ذلك وضربا الأمثلة له، يقول الجرجاني: "يكون بمعنى الانتقال من شيء إلى شيء كقولهم: استحجر الطين، واستتيست الشاة، واستنوق الجمل، فهذا معناه الخروج من شيء إلى شيء، نحو: أن يصير الطين حجرا"[153]، ولكي يُقوِّي هذه الدلالة فقد أردفها بمثال يدل عليه، وهو قولهم: "إن البغاث بأرضنا يستنسر"[154]، وبين أنه يدل على معنى التحول.

المطاوعة، وقد انفرد الجرجاني بذكر هذه الدلالة التي خرجت إليها (استفعل)، فبين أنها قد "تكون بمنزلة المطاوع كقولهم: أبهمته فاستبهم، وعلى هذا قولهم: استلقى، جاء على ألقيته، ويكون اختصاصه بالهيئة المعلومة دون أن يكون بمنزلة سقط على كل حال من تغير المعنى بتغيير اللفظ كما ذكرنا في (استخرج)"[155]، كما ذكر عن شيخه أبي الحسين وجها آخر، وهو أن (استلقى) يكون من (ألقى)، كأنه يطلب أن يرى وجهه من حيث لا يردي نفسه[156].

أن يكون بمعنى (أفْعَلَ)، أي: أن يقوم مقامه، وهذا ما ذكره الجرجاني ممثلا على ذلك بقولهم: أجبته واستجبته، وقولهم: أخرجته واستخرجته[157]، أي: أن المعنى في كليهما واحد، ولكنه في صيغة (استفعل) يكون أقوى وأشد مبالغة؛ وذلك ان كل زيادة في الصيغة هي زيادة في المعنى، وإن كانا بمعنى واحد في الظاهر.

أن يكون بمعنى (فَعَلَ) المجرد، وذلك قولهم: قَرَّ في مكانه واستقر، وأما علا قرنه واستعلاه فإنه مثل: قرَّ واستقر[158]، وقد حكى أبو زيد (استعلى) عليه، وقال: إن معنى (يستسخرون) في قوله تعالى: (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ)[159]، أي: يسخرون، كما أن معنى يستهزئون: يهزؤن[160].

وقد وقف الجرجاني عند هذه الدلالة وقفةَ متفحِّصٍ وبإدراك واضح حيث بيَّن قيام (استفعل) مقام (فعل) المجرد فقال: "أن يكون بمعنى (فعل) نحو: يستهزئون ويستسخرون، لأن المعنى: يسخرون ويهزؤن"[161].

ثم يفصِّل القول في كيفية قيام صيغة (استفعل) مقام (فعل) اللازم والمتعدي فمن اللازم قوله: وكذا "قر واستقر، وعلا قرنه واستعلاه، وأما استعلى عليه فعلى المعنى نحو: غلب عليه، وقد يجيء ذلك في علا، ومن ذلك: قام واستقام، ومر واستمر"[162].

أما قيام (استفعل) مقام (فعل) المتعدي فقولهم: قلعته واستقلعته، ومثله استأصلته[163].

وبإدراك واضح من الجرجاني لما توحيه الصيغ من ملامح دلالية تختلف من صيغة إلى أخرى، قد التفت ليوضح أن الدلالة التي تعطيها صيغة (استفعل) أقوى مما هي عليه في صيغة (فعل) المجرد، وإن كان كلٌّ منهما يعطي نفس المعنى، يقول: "ألا ترى أن (استقر واستمر واستعلى) أقوى من (قر ومر وعلا)، كما رأينا في أن (اقتطع) أقوى من (قطع)"[164].

7) افعَوْعَلَ، وهو الثلاثي المزيد بهمزة وصل وتكرار العين وزيادة واو بين العينين، وتأتي لتفيد الدلالات الآتية:

المبالغة والتوكيد، أي: أنها تفيد معنى المبالغة وزيادة المعنى مما اشتقت منه فقولهم: اعشوشبت الأرضُ أبلغُ من قولهم: أعشبت، وكذا قولهم: اخشوشن أبلغ من خشن، واخشوشن الرجل أشد من قولنا: خشن الرجل؛ ففي هذه الصيغة مبالغة في حدوث الفعل[165].

التعدية، كما تجيء صيغة (افعوعل) لتفيد معنى التعدية، فقد ذكر الخليل ذلك مصطلحا على مصطلح (التعدية) بـ(المجاوز)، فقال: "اعروريت الفرس ولم يجيء (افعوعل) مجاوزا غير هذا"[166]، وقد جاء في الكتاب أيضًا قوله: "أما (افعوعل) فقد تعدى.. وقالوا: اعروريت الفلو، واعروريت مني أمرا قبيحا كما قالوا: احلولى"[167]، وتابعه ابن جني في دلالتها على التعدية[168].

8) افعَوَّل، وتأتي صيغة (افعول) للمبالغة، أي: أنك تصف فيه المبالغة في حصول الفعل ففي جمله: اعلوَّط الغلام الجمل، مبالغة وخروج عن المألوف لأن العرف يقضي بعدم ركوب الجمل من عنقه[169]، كما ذكر أبو علي أن من أمثلة صيغة (افعول) هي نحو: اعلوط، وهو ركوب العنق، والتقحيم على الشيء[170]، أما ابن جني فقد ذكر أن (افعوَّلْت) يكون متعد نحو: اعلوطت المهر، وغير متعدٍّ نحو: اخروَّط السفر، إذا امتد، واجلوذ[171].

وقد ذكروا أن لفظة (اعلوط) هي لفظة سيبويه في نصٍّ جمع فيه بين قول أبي علي في هذه اللفظة، وبين أن تكون اللفظة هي لفظة سيبويه وما هي مواطن الزيادة فيها، فقال: "افْعَوَّلَ نَحْوُ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: اعْلَوَّطَ، وَتَفْسِيرُهُ مَا أَوْرَدَهُ -

يقصد أبا علي النحوي - مِنْ قَوْلِهِ: وَهُوَ رُكُوبُ الْعُنُقِ، وَالتَّقْحِيمُ عَلَى الشَّيْءِ، وَهُوَ لَفْظُ صَاحِبِ الْكِتَابِ - يقصد به سيبويه - فَهُوَ مِنْ تَرْكِيبِ عَلَطَ وَالْوَاوَانِ فَرِيدَتَانِ"[172].

ثم ينتقل ليوضح دلالة صيغة (افعول) على المبالغة، فالجرجاني يقف عند هذه الصيغة ويرى فيها أصالة وزيادة على خلاف من يرى أنها بناء مرتجل غير منقول، فذكر أن (افعول) هو مثل (افعوعل) في الدلالة على معنى المبالغة، ومنه نحو: اعلوط، واخروط، واجلوذ[173]، على حين ذكر بعضهم أن هذه الصيغة ما هي إلا بناء مرتجل غير منقول من فعل ثلاثي فهي بناء فحسب، نحو: اعلوط، أي: علا[174]، في الوقت الذي ذكر فيه الجرجاني أن هذه اللفظ من تركيب (عَلَطَ) الثلاثي وأن الواوين مزيدتان.

9) افعَنْلَلَ، ذكر سيبويه أن هذا الوزن يأتي للدلالة على المبالغة والتوكيد، فقال: "فأما قعس واقعنسس فنحو: حلى واحلولى"[175]، أي: من حيث الدلالة على المبالغة وأن زيادة المعنى في اقعنسس أزْيَدُ من المعنى من قعس[176]، أما الجرجاني فقد ذهب إلى أن وزن (افعنلل) لا يأتي إلا ليفيد معنى الإلحاق باحْرَنْجَمَ، فقال: "وافعنلل، نحو: اقعنسس فهو من قعس، إلا أن اللام كرر للإلحاق باحْرَنْجَمَ، وزيد فيه نون كما كان في (احرنجم) فلم يدغم، لأجل أن الإلحاق يمنع منه من حيث إنك إذا قلت: اقعنسس لم يكن على وزن (احرنجم)، وشبهه بجلبب من حيث إن المثلين وجب إظهارهما ليكون على وزن (دحرج)"[177]، كما ذكر أن وزن (جلبب) في إظهار المثلين وعدم الإدغام قد انفرد بالإلحاق[178].

فوزن (افعنلل) قد زيدت فيه اللام والنون من أجل الإلحاق بوزن آخر، ولا يمكن أن تدغم اللامان لأنها ستخالف وزن (احرنجم) كما أن إظهار المثلين واجب في هذه الصيغة ولا يجوز الإدغام بينها.

10) افْعَنْلَى، وتجيء هذه الصيغة المزيدة لتدل على معنى المطاوعة، نحو قولك: سلقيته فاسلنقى، بمعنى: صرعته فانصرع[179]، وقد ذكر الجرجاني أن وزن (افعنلى) هو في حكم المطاوع، وأن الياء ألحقت فيه لتلحق بوزن احرنجم، فقال: "وهو (اسلنقى) فكانه في حكم المطاوع لسَلْقَيْتُ، وقد ألحق بالياء باحرنجم، كما ألْحِقَ سلقيت بدحرجت"[180]، وقد نفى الجرجاني دلالة التعدية في وزن (افعنلى، و(افعنلل)؛ وذلك أن هذين الصيغتين لا يرد فيهما إلا معنى المطاوعة كما رأينا في (انفعل)، وهذا هو نوع من المقابلة والموازنة بين الصيغ المختلفة، ففصل القول في ذلك بقوله: "إن التعدي فيها ليس في هذه شيء إذا جاوزتهما، وذلك أنهما لا يتعديان إلى مفعول به، لأنهما مثل وزن (انفعل) وكذلك الرباعي الذي هو (احرنجم)"[181]، فوزن انفعل لا يتعدى أبدا ولا يأتي إلا للمطاوعة.

11) افْعَلَّ، وافعَالَّ، وقد تناول الجرجاني في مؤلفاته دلالة (افعل، وافعال) فذكر أنهما:

أ- تأتيان غالبا لمعنى قوة اللون أو العيب[182]، ففي (افعل) يذكر بأنها تأتي للألوان والعيوب، نحو: ابيض واعور[183]، كما ذكر أن (افعل) منقوص من (افعالَّ)[184].

ب- يأتي (افعل) بمعنى (افعالَّ)[185]، فجمع البعض بينهما في الدلالة على اللون أو العيب، كما ذكر أن (افعالَّ) أبلغ من (افعل) بقوله: "وافعل وافعالَّ، للألوان والعيوب، نحو: ابيض وابياضَّ، واعور واعوارَّ، وافعالَّ أبلغ"[186]؛ فالأصل افعالَّ وافعلَّ منقوص منه، وافعالَّ أبلغ في المعنى من افعل[187]، وهذا ما ذكره ابن عصفور من قوله بأن (افعل) "مقصور من (افعالَّ) لطول الكلمة ومعناها بدليل أنه ليس شيء من افعل إلا يقال فيه افعالَّ، إلا أنه قد نقل إحدى اللغتين في شيء وتكثر الأخرى"[188].

ج- تأتي (افعلَّ) لمعنى مرتجل غير مشتق من فعل ثلاثي، وهذا نادر مثل: اقطر النبت، أي: أخذ في الجفاف، واقطار النبت لا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة[189]، وقد ذكر الجرجاني أن (افعل وافعالَّ) قد تأتي غير دالة على لون أو عيب كقولهم: اقطار النبت[190]؛ فاقطار ليس لها فعل ثلاثي وإنما هي لا تجيء في الكلام إلا زائدة ولكن الزيادة هنا أدت المعاني الزائدة على الأصل.

11) تَفَاعَل، ومن دلالاتها:

المشاركة بين اثنين فصاعدًا، نحو: تشاتَمَا وتقاتَلاَ، حيث يكون الفعل لازمًا[191]، وقد تناول الجرجاني هذه الدلالة فقال بأن تفاعل تأتي لمشاركة أمرين فصاعدًا في أصله صريحًا، وذلك نحو: تشارَك[192].

مطاوعة تفاعل لفاعلته، وقد تناول سيبويه هذه الدلالة في باب (ما طاوع)، فقال: "وفي فَاعَلْتُهُ فَتَفَاعَلَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: نَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ، وَفُتِحَت التَّاءُ لأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الانْفِعَالِ وَالافْتِعَالِ"[193]، أي: أن التاء إنما لحقت فَعَّلَ وفَاعَلَ للمطاوعة[194]، وقد وقفوا عند هذه الصيغة مفسرًا ومعللاً، مؤكدًا على أن كل هذا التغيير في الصيغة يجب أن يتبعه تغيير في الدلالة فجسد ذلك كله فقال: "وَمِنْهُ (تَفَاعَلَ) وَهُوَ مُطَاوِعُ فَاعَلْتُهُ نَحْوُ: قَاتَلْتُهُ وَتَقَاتَلْنَا، وَضَارَبْتُهُ وَتَضَرَّبْنَا"[195].

ثم بينوا أن ما كان مفعولاً قبل هذه الصيغة يصبح فاعلاً، كما رأينا في: كسرته فانكسر ثم يكون له فاعلان، كما كان لفاعلت فاعلين، إلا أن فاعِلَي تفاعل يكونان لفظيين أو معنويين، أما فاعلته فيكون أحد الشريكين فيه منصوبا[196].

ادعاء الشيء أو التكلف، أي: أن يظهر الفاعل لك ما ليس فيه بل مخالفًا عنه[197]، أي: أن تأتي بمعنى إظهارك ما لست عليه[198]، والتظاهر في إظهار ما لم يكن، كتعارج إذا اظهر العرج[199]، وقد ذكر الجرجاني هذه الدلالة بقوله: "يكون بمعنى ادعاء الشيء على غير حقيقة نحو قولك: هو يتمارض، ويتباله

ويتجان، وكذا الباب المعنى أنه يتكلف ذلك"[200]، أي: أنه يدل على أن الفاعل يظهر أن أصله قد حصل له، وهو مخالف له ومنتَفٍ عنه نحو: تجاهلت وتغافلت[201].

التعدية، وقد انفرد الجرجاني في ذكر هذه الدلالة بصورة مستقلة موضحا أن تفاعل، يكون متعديا كفعل المتعدي نحو: ضرب، ولكنه ليس بقياس مستمر، ومن ذلك نحو: تعاطيته وتلاقيته، فتلاقيت هذا مبني على التعدي وليس بمطاوع (الفعل) يتعدى إلى مفعولين[202]، ثم ذكر أن دلالة (تفاعلت) على التعدي هو ليس بأصل مطرد، وأن الأصل فيه هو المطاوعة، فلا يجوز لك ان تقول: تهاجرته، وتفارقته، لأن تفاعلت ليس أصل التعدي[203].

13) تَفَعَّل، ومن الدلالات التي جاءت عليها:

المطاوعة، وتاتي على ضربين:

الأول: مطاوعة (فعلت) للتكثير: فقد جاء في الكتاب قوله: "ونظير هذا فعلته فتفعل نحو: كسرته فتكسر، وعشيته فتعشى، وغديته فتغدى"[204]، أي: أن وزن (تفعل) يكون "على المطاوعة من فعل فلا يتعدى، نحو قولك: قطعته فتقطع، وكسرته فتكسر، فهذا للمطاوعة"[205]، وقال الجرجاني في دلالة تفعل على مطاوعة فعل وذلك "نحو: قطعته فتقطع، وكسرته فتكسر، ويكون فيه معنى القوة كما يكون في فعل"[206]، فهو قد جمع بين دلالية المطاوعة والتكثير، فإننا قد عرفنا أن (فعَّل) تأتي للتكثير والقوة في الفعل غالبا، وبناء عليه فإن مطاوعه (تفعل) له نفس الدلالة على القوة وهذا ما قصدت بمطاوع فعلت للتكثير.

الثاني: مطاوعة فعلت لغير التكثير، وجاء فيه قول الجرجاني في تفعل مطاوع فعل دون أن يحمل معه معنى التكثير مثل القسم الأول، وقد ضرب على ذلك عددا من الأمثلة نحو: "تعممت وتأزرت، وتقمصت من المطاوع، لأنه على عممته وقمصته غير أن فعلت فيه لغير التكثير"[207]، فلا تؤدي لفظة (عمم) من المبالغة ما تؤديه لفظة (كسر) لذلك فقد جاءت للمطاوعة والتكثير في القسم الأول، ولم تأت إلا للمطاوعة في القسم الثاني.

التعدية، وقد انفرد الجرجاني في ذكر دلالة (تفعل) على التعدية، إذ وجدت بعض الباحثين ممن استشهد بقول سيبويه: تخوفه، بمعنى أن يوقع أمرا يقع بك فلا تأمنه في حالك[208]، أي: تحت تسمية دلالة التوقع في تفعَّل[209]، أما الجرجاني فهو لم يذكر هذه الدلالة بل استعمل لفظة (تخوَّفته) تحت تسمية دلالة أخرى، وهي دلالة التعدية، وقد ضرب على ذلك أمثلة كثيرة، كما بين أيضًا أنه مع كثرة هذه الدلالة بالنسبة إلى (تفاعل) غير أنه ليس بقياس مطرد في جميع ألفاظ (تفعل) ففصل القول في ذلك، فقال: "أن يكون متعديا، نحو: تنقصته وتخوفته، وتخونته وتعهدته، وتفقدته، وتحملته، وتقصيته، وهو أكثر من تفاعلته،

وليس بمقيس مع ذلك، فلا تقل: تهجرته، وتكسرته"[210]، فلفظة (تكسرته) لا تأتي في الكلام إلا للمطاوعة، ولا تدل على معنى التعدية.

الاتخاذ، ويراد به اتخاذ الفاعل المفعول أصلا للفعل نحو: تؤسدته، أي: اتخذته وسادة[211]، وقد بين الكثير من علمائنا هذه الدلالة ووضحوها في مؤلفاتهم، إذ بينوا أن (تفعَّل) تكون بمعنى اتخاذ الشيء، وذلك نحو: تديَّرت المكان إذا اتخذته دارا، وهو من لفظ الدير على الحقيقة، وكذا توسدت التراب إذا اتخذته وسادة،، وتبناه ابنا، وتسرى اتخذ سرية[212].

التجنب، أي: أن يكون الفاعل قد جانب الفعل، فتقيد معنى السلب وتجنب الفعل، وذلك نحو: تأثم وتحوب، أي: تجنب الاثم والحوب[213]، وقد وقف الجرجاني عند هذه الدلالة فبين أن (تفعل) تأتي لتدل على معنى "التجنب: كتحرج وتهجل"[214]، فقد اكتفى في هذا الموضع بذكر الأمثلة دون أن يبيِّن معنى تحرج، أي: تجنب ما يحرج، وتهجل، أي: تجنب الهجل، وربما كان ذلك إيمانا منه ببيان هذه الدلالة، دون الحاجة إلى الشرح المطول، وقد يكون ذلك هو لميل الجرجاني أحيانا للاختصار، لأنه قد ذكره في كتابه المختصر (المفتاح) الذي مال فيه إلى الاختصار، ثم عاد ليذكر في موضع آخر من كتبه أن صيغة (تفعل) قد انفردت في صياغتها من فعل ليس منه أحيانا ممثلا على ذلك بقولهم: تهجَّد بمعنى نفى الهجود وتجنبه، وتأثم: تجنب الإثم، ولم يقل: جحدوا، ثم بمعنى السلب على هذا[215].

فتأثم مثلا لم تُصَغْ من الفعل (أثم)، وإنما من عبارة (تجنب الإثم) لأنها في هذه الحالة ستدل على معنى آخر غير ما أدته من (سلب الإثم وتجنبه)، فيلمح من هذه الصيغ المعاني التي يتوخاها في ضرب أمثلته والتنويه على طائفة منها شرحا وتفصيلا وتعليلا كما رأينا.

تكلف الشيء، وهو حمل النفس على أمر فيه مشقة نحو: تحلم، أي: تكلف الحلم[216]، وقد ذكر سيبويه أن (تفعل) تأتي أحيانا للتكلف، وهو: "إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه، ويكون من أهله، فانك تقول: تفعل، وذلك: تشجع وتبصر"[217]، فهو الخروج من هيئة إلى هيئة[218]، وقد جاء الجرجاني ليبين أن من معاني (تفعل) هو أن يكون "بمعنى تكلف الشيء نحو: تصنع، وتملق وتجمل"[219].

ولم يكتفوا بهذه النماذج من الأمثلة وإنما تناولوا موازنة الصيغ وما ينجم عنها من دلالات، وهم إذ يذكوار ذلك فإنهم يهتمون بالتعليل والتفسير في توجيه هذه الصيغ، فقد بينوا أن دلالة (تفاعل) على التكلف في الشيء أقوى منها في (تفعل)، وقد عزا السبب في ذلك إلى أن العربيَّ حين يقول: أتأسف عليه، وأتلهف وأتحزَّن، فإن ذلك لا يكون فيه معنى ادعاء الأسف كذا، بل أن المعنى يكون فيه تحمل ذلك وقلة التعرض لكشفه، فالحزن موجود أما قوله: تمارض، وتحازن،

فمعناه أن يظهر ذلك من نفسه من غير أن يكون ملابسا لشيء منه في الحقيقة[220]، ليستنتج من ذلك أيضًا على أن (تفعل) لا يجيء في ذا المعنى، أي: بمعنى (تفاعل) في التكلف، وذلك أنك لا تقول: تمرض وتعمى وتبله، بمعنى تمارض، وتعامى، وتبال[221]، فما جاء على تفاعل في التكلف لا يأتي دائما على تفعَّل في دلالة التكلف.

تَفَعَّلَ بمعنى تَفاعَل، ومن دلالتها التكثير، وذلك "أنك تقول: تعاطينا وتعطينا، فتعاطينا من اثنين، وتعطينا بمنزلة غلَّقَت الأبواب، أراد أن يكثر العمل"[222]، ومنه قولهم: تعهد وتعاهد، وتعطيت وتعاطيت، وتجوزت وتجاوزت، وتذأبت الريح وتذاءبت، وتفاسحوا وتفسحوا[223]، أما الجرجاني فقد ذكر أن صيغة (تفعل) تقوم مقام صيغة (تفاعل) في الدلالة على المطاوعة، كما قام مقام (انفعل)، وذلك نحو قولك: اقتتلوا، وتقاتلوا، واختصوا وتخاصموا واصطلحوا، وتصالحوا، واجتوروا وتجاوروا[224]، غير أنه قد ذكر أن قيامها مقام (تفاعل) غير مطرد في جميع ما جاء على (تفاعل) لذلك فقد جعله على سبيل النيابة[225].

تَفَعَّلَ بمعنى انْفَعَلَ، ذكر الجرجاني أن صيغة (تفعل) تقوم مقام صيغة (انفعل) من غير أن تكون موضوعةً للمطاوعة، ولكن على سبيل وضع الشيء موضع آخر[226]، ومنه قولهم: تفرَّدْت بكذا: انفردت به[227].

تَفَعَّلَ بمعنى استفعل، في قوله تعالى: (ى ى ي ي □ □ □)[228]؛ ذهب البعض الآخر الى أن (توفّى) بمعنى (استوفى) فقال: "والتوَفِّي: استيفاء النفس، وهي الروح.. وهو أن يقبض – أي: الأنفس - كلها لا يُترَك منها شيء، من قولك توفَّيْتُ حقّي من فلان، واستوفيته إذا أخذته وافيا كاملا من غير نقصان، والتفعّل والاستفعال يلتقيان في مواضع منها: تقصَّيْته واستقصيته، وتعجَّلْتَه واستعجلته"[229].

خاتمة البحث:

من خلال دراسة دلالة الأبنية والأوزان الصرفية المزيدة عند علماء العربية، توصلنا إلى النتائج التالية:-

1) الزيادة تأتي لإضافة معانٍ جديدةٍ لا يمكن أن توجَد إلا بها؛ وذلك لأن زيادة المعنى تأتي تبعًا لزيادة المبنى.
2) اهتم بعض علمائنا ببيان أثر الزيادة في الأوزان الصرفية لإضافة معانٍ جديدة لم تكن موجودة على الأصل اللغوي لجذر المادة الأصلي.
3) كان الحديث عن الصيغة الصرفية عند ابن جني هي محاولة منه لتوجيه الصيغ بالاتجاه العقلي المقنَّن.

الهوامش

[11]) ينظر: دروس التصريف: 33.

[2]) التصريف الملوكي: 12.

[3]) ينظر: شرح المفصل: 7/ 154، وشرح الشافية: 1/ 83، والصرف الوافي: 51، وأبنية الصرف: 94.

[4]) المنصف: 1/ 15.

[5]) ينظر: شرح الملوكي: 10، وشرح المفصل: 7/ 143.

[6]) ينظر: الفلسفة اللغوية: 86.

[7]) التحول الداخلي في الصيغة الصرفية: 39.

[8]) ينظر: الصرف الوافي: 51.

[9]) المقتصد في شرح التكملة: 211.

[10]) المصدر نفسه: 214.

[11]) ينظر: الخصائص: 3/ 264، واللمع في العربية: 309، والمثل السائر: 2/ 250.

[12]) المقتصد في شرح التكملة: 214.

[13]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: 213.

[14]) المفتاح في الصرف: 44.

[15]) المقتصد في شرح التكملة: ظ213.

[16]) ينظر: الخصائص: 2/ 148، والمنصف: 1/ 4.

[17]) ينظر: الكشاف: 1/ 16.

[18]) هذا التقسيم هو ما وضعه أبو علي الفارسي وتابعة فيه الجرجاني، ينظر: التكملة: 514–518، المقتصد في شرح التكملة: و186–ظ200.

[19]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/ 190.

[20]) دلالة الألفاظ: 47.

[21]) ينظر: أبجد العلوم 2/ 345، وأثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام الفقهية: 99.

[22]) ينظر: قواعد التفسير: 1/ 237.

[23]) ينظر: الصاحبي: 220–225، ومعاني الأبنية: 5، والتعبير القرآني: 24.

[24]) ينظر: جماليات المفردة القرآنية: 241.

[25]) ينظر: أثر أقسام الكلم في الجملة العربية، محمد عبدالدايم الرفاعي، منشورات كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1993م، ص91.

[26]) ينظر: مستويات النظم في التركيب القراني: 41.

[27]) ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: 33.

[28]) ينظر: اللغة والإبداع: 129.

[29]) المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب دراسة صرفية دلالية: 212.

[30]) ينظر: علم الدلالة لجيرو: 16.

[31]) اتجاهات البحث الأسلوبي: 37، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 163، وأقسام الكلام العربي: 296–328.

[32]) ينظر: البحر المحيط: 1/ 26.

[33]) ينظر: التكملة: 517، الخصائص: 2/ 214–215، أدب الكاتب: 353، شرح الشافية: 1/ 83، دروس في علم الصرف: 60، أوزان الفعل ومعانيها: 56–57، الإعجاز الصرفي: 58.

[34]) المقتصد في شرح التكملة: 191، والمفصل: 282.

[35]) المفتاح في الصرف: 49.

[36]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 346–347.

[37]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 592.

[38]) ينظر: المخصص: 14/ 169، شرح البناء: 12، البحر المحيط: 3/ 83، شرح الشافية: 1/ 87، تكملة على التصريف: 2/ 601، ديوان الهذليين: 1/ 124، تصريف الفعل: 68، أوزان الفعل ومعانيها: 71.

[39]) الكتاب: 4/ 62-63، وينظر: شرح الأشموني: 2/ 521، شرح الشافية: 1/ 87.

[40]) ينظر: التكملة: 517.

[41]) المقتصد في شرح التكملة: و191.

[42]) ينظر: المفصل: 282، والتكملة: 517، شرح الشافية: 1/ 86، الإعجاز الصرفي: 58.

[43]) المحتسب 1/ 311-312.

[44]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 401-402، المقتصد في شرح التكملة: ظ191.

[45]) المقتصد في شرح التكملة: ظ191.

[46]) الشعراء: 60.

47) الكشَّاف 315/3.

[48]) ينظر: الصيغ الثلاثية مجردة وفريدة اشتقاقا ودلالة: 218.

[49]) ينظر: أدب الكاتب: 343، شرح المفصل: 7/ 159، شرح الشافية: 1/ 91، دروس في علم الصرف: 61، أبنية الفعل ودلالاتها علاقاتها: 22.

[50]) الكتاب: 4/ 60.

[51]) المقتصد في شرح التكملة: ظ191، وينظر: المفتاح في الصرف: 49، والمفصل: 282.

[52]) ينظر: أقسام الكلام العربي: 291-292، الإعجاز الصرفي: 59.

[53]) ينظر: الكتاب: 4/ 61، ديوان الأدب: 2/ 336-337، الصاحبي: 369، المفصل: 283، ديوان الهذليين: 2/ 10، 17، دروس التصريف: 72، دروس في علم الصرف: 62.

[54]) ينظر: الخصائص: 2/ 215.

[55]) المقتصد في شرح التكملة: ظ191، وينظر: المفتاح في الصرف: 49.

[56]) المقتصد في شرح التكملة: ظ191.

[57]) ينظر: المصدر نفسه: ظ191.

[58]) ينظر: الصاحبي: 96-97، المزهر: 1/ 404، الإتقان في علوم القرآن: 1/ 195.

[59]) نهاية السول في شرح مناهج الأصول: 2/ 107.

[60]) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 94، درة الغواص في أوهام الخواص: 88، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 115، لحن العامة والتطور اللغوي: 211، الترادف في اللغة: 232-235.

[61]) ينظر: الخصائص: 3/ 76، سر صناعة الإعراب: 1/ 43، المفصل: 283، شرح الشافية: 1/ 91.

[62]) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 98.

[63]) ينظر المقتصد في شرح التكملة: و192.

[64]) ينظر: الكتاب: 4/ 59، أدب الكاتب: 446، المفصل: 283، شرح الشافية: 1/ 83، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرانية: 35-36، الإعجاز الصرفي: 122، أوزان الفعل ومعانيها: 61.

[65]) ينظر: المفتاح في الصرف: 49.

[66]) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 384-385.

[67]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 385.

[68]) ينظر: الكتاب: 4/ 55، ديوان الأدب: 2/ 380، التكملة: 517، شرح التصريف العربي: 73، المفصل: 283، الممتع: 1/ 189، أوزان الفعل ومعانيها: 78، دروس التصريف: 73، دروس في علم الصرف: 64.

[69]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و192، المفتاح في الصرف: 49.

[70]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 595،347.

[71]) ينظر: الكتاب: 4/ 64، المقتضب: 1/ 257، ديوان الأدب: 3/ 381، التكملة: 518، المنصف: 1/ 91، الصاحبي: 369، أدب الكاتب: 354، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 1/ 212، بحوث ومقالات في اللغة: 20.

[72]) ينظر: النوادر في اللغة: 202.

[73]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و192، المفتاح في الصرف: 49.

[74]) ينظر: المفصل: 283، شرح الشافية: 1/ 92، الدر المصون: 4/ 167، أبنية الفعل ودلالاتها وعلاقاتها: 26.

[75]) ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرأني: 62، الدلالة الصوتية في القرآن الكريم: 75.

[76]) المقتصد في شرح التكملة: و192.

[77]) ينظر: المصدر نفسه: و192.

[78]) ينظر: المصدر نفسه: ظ192.

[79]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ192.

[80]) ينظر: المصدر نفسه: ظ192.

[81]) ينظر: الكتاب 4/ 58، ديوان الأدب: 2/ 381، التكملة: 517، الصاحبي: 369، فقه اللغة للثعلبي: 550، أدب الكاتب: 490،489، شرح الشافية: 1/ 104، شرح التصريف العربي: 73، تصريف الفعل: 69.

[82]) المقتصد في شرح التكملة: ظ192.

[83]) ينظر: المصدر نفسه: ظ192.

[84]) ينظر: الكتاب 4/ 85، التكملة: 216، الصاحبي: 369، الممتع 1/ 187، شرح البناء/ 13، أوزان الفعل ومعانيها: 82.

[85]) المصدر نفسه: و193.

[86]) العين: 1/ 155، وينظر: الكتاب: 4/ 62، المفصل: 283، الممتع: 1/ 89.

[87]) ينظر: الخصائص: 3/ 75، 80، سر صناعة الإعراب: 1/ 44، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 136-137.

[88]) المقتصد في شرح التكملة: ظ193، وينظر: المفتاح في الصرف: 49.

[89]) ينظر: المصدر نفسه: ظ193.

[90]) الكتاب 4/ 62، ديوان الأدب: 2/ 338، البيان في غريب القرآن: 1/ 124، المفصل: 283، دروس التصريف: 66، دروس في علم الصرف: 17-187.

[91]) المقتصد في شرح التكملة: و193.

[92]) ينظر: المصدر نفسه: 193.

[93]) ينظر: المصدر نفسه: 193.

[94]) ينظر: إصلاح المنطق: 145، الصاحبي: 369.

[95]) المقتصد في شرح التكملة: ظ193، وينظر: المفتاح في الصرف: 49، والمفصل: 283.

[96]) ينظر: الكتاب: 4/ 68، إصلاح المنطق: 144، المقتضب: 1/ 72، 257، ديوان الأدب: 2/ 393، التكملة: 216، المنصف: 1/ 92، الصاحبي: 369، المفصل: 283، البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 82، أدب الكاتب: 357، شرح الشافية: 1/ 96، أوزان الفعل ومعانيها: 84.

[97]) المفتاح في الصرف: 49.

[98]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ193.

[99]) المفتاح في الصرف: 49، وينظر: المفصل: 283.

[100]) ينظر: شرح الشافية: 1/ 96، أبنية الفعل دلالاتها وعلاقتها: 34.

[101]) الكتاب 4/ 72، وينظر: ديوان الأدب: 2/ 399، المفصل: 283، شرح الشافية: 1/ 199.

[102]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ193، المفتاح في الصرف: 49، المفصل: 283.

[103]) ينظر: شرح الشافية: 1/ 199، أبنية الفعل ودلالاتها: 49.

[104]) ينظر: الكتاب: 4/ 68، ديوان الأدب: 2/ 349، شرح المفصل: 7/ 159، شرح الشافية: 1/ 99، دروس التصريف: 75.

[105]) المفتاح في الصرف: 49، وينظر: المفصل: 283.

[106]) ينظر: أدب الكاتب: 493، الكشاف: 1/ 608، أبنية الفعل ودلالاتها: 87.

[107]) ينظر: الكتاب 4/ 68، إصلاح المنطق: 144، المقتضب: 1/ 73، 2/ 100، التكملة: 518، أدب الكاتب: 357.

[108]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ193، والمفصل: 283.

[109]) ينظر: أدب الكاتب: 492-493، أبنية الفعل ودلالاتها وعلاقاتها: 85.

[110]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: 186-200.

[111]) ينظر: المنصف: 1/ 71، المفصل: 281، شرح الشافية: 1/ 108، أوزان الفعل ومعانيها: 87، الإعجاز الصرفي: 129، أبنية الفعل ودلالاتها وعلاقاتها: 43، دروس التصريف: 76.

[112]) الكتاب: 4/ 65، وينظر: المقتضب: 1/ 76، ديوان الأدب: 2/ 427، التكملة: 518.

[113]) الكتاب: 4/ 76.

[114]) ينظر: الكتاب: 4/ 77، ديوان الأدب: 2/ 428، التسهيل: 200، شرح الشافية: 1/ 108، أبنية الفعل ودلالاتها وعلاقاتها: 44، دروس التصريف: 76.

[115]) المقتصد في شرح التكملة: ظ195.

[116]) المصدر نفسه: ظ195.

[117]) المقتصد في شرح التكملة: ظ195.

[118]) ينظر: المصدر نفسه: ظ195.

[119]) ينظر: التكملة: 520، المنصف: 1/ 80-81.

[120]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و197.

[121]) المصدر نفسه: و197.

[122]) ينظر: الاستدراك على سيبويه: 39، المنصف: 2/ 207، الأبنية الصرفية: 328.

[123]) ينظر: التكملة: 217، المنصف: 1/ 73، المفصل: 283، شرح الشافية: 1/ 108، الممتع: 1/ 192، نزهة الطرف: 150، أبنية الفعل ودلالاتها: 44-45.

[124]) ينظر: المفتاح في الصرف: 50.

[125]) ينظر: الكتاب: 4/ 65، المقتضب: 2/ 104، ويقول ابن قتيبة: "وقال غيره: لا يقال: اشتوى لأن المشتوي هو الشاوي، واشتوى فعله"، أدب الكاتب: 285، والمفصل: 284، وقال الرضي: إنه يقال: غمغمه فاغتم، ولا تقول: فانغم، ينظر: شرح الشافية: 1/ 108، أبنية الفعل ودلالاتها: 92-93.

[126]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و196.

[127]) ينظر: الكتاب: 4/ 66.

[128]) المقتصد في شرح التكملة: و196، وينظر: المفصل: 284.

[129]) ينظر: الخصائص: 3/ 264، المفصل: 284، الممتع: 1/ 193، شرح الشافية: 1/ 108، أوزان الفعل ومعانيها: 90.

[130]) الكتاب: 4/ 74، وينظر: ديوان الأدب: 2/ 420.

[131]) ينظر: المفتاح في الصرف: 50.

[132]) ينظر: شرح الشافية: 1/ 108.

[133]) ينظر: السابق: 1/ 108-109، أبنية الفعل ودلالاتها: 45، أوزان الفعل ومعانيها: 90.

[134]) ينظر: الكتاب: 4/ 69، المنصف: 1/ 75، المفصل: 284، الممتع: 1/ 193، شرح الشافية: 1/ 110، لسان العرب 14/ 291، دروس التصريف: 77، أوزان الفعل ومعانيها: 101.

[135]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و262، المفصل: 284، المفتاح في الصرف: 50.

[136]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و262.

[137]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و196.

[138]) الكتاب: 4/ 33، وينظر: المنصف: 1/ 16.

[139]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و197.

[140]) ينظر: السابق: و197.

[141]) ينظر: التكملة: 520.

[142]) ينظر: المنصف: 1/ 78.

[143]) المقتصد في شرح التكملة: و197.

[144]) ينظر: المنصف: 1/ 80-81.

[145]) المقتصد في شرح التكملة: و157، المفصل: 284.

[146]) ينظر: المفتاح في الصرف: 51.

[147]) ينظر: المنصف: 1/ 77.

[148]) المقتصد في شرح التكملة: و197.

[149]) ينظر: الكتاب: 4/ 70، المنصف: 1/ 77، المفصل: 284، أوزان الفعل ومعانيها: 109، أبنية الفعل ودلالاتها: 50.

[150]) المقتصد في شرح التكملة: ظ197، وينظر: المفصل: 284.

[151]) ينظر: الكتاب: 4/ 70، المفصل: 284، أدب الكاتب: 360، شرح الشافية: 1/ 110، أوزان الفعل ومعانيها: 109، دروس في علم الصرف: 73، أبنية الفعل ودلالاتها: 47-48، دروس التصريف: 82.

[152]) ينظر: الكتاب: 4/ 70، ديوان الأدب: 2/ 436، المنصف: 1/ 78، الخصائص: 1/ 118، أدب الكاتب: 360، الممتع: 1/ 195.

[153]) المقتصد في شرح التكملة: ظ198، ينظر: المفتاح في الصرف: 51، المفصل: 284.

[154]) وهو يضرب للضعيف الذي يصير قويا، ينظر: مجمع الأمثال: 1/ 10، المفتاح في الصرف: 51.

[155]) المقتصد في شرح التكملة: ظ198.

[156]) ينظر: السابق: ظ198.

[157]) ينظر: السابق: ظ197، وأدب الكاتب: 497، أبنية الفعل ودلالاتها: 51.

[158]) ينظر: الكتاب: 4/ 70، ديوان الأدب: 2/ 436، المنصف: 1/ 77، أدب الكاتب: 497، الممتع: 1/ 192، شرح الشافية: 1/ 110، ديوان الهذليين: 1/ 150، دروس التصريف: 83.

[159]) الصافات: 14.

[160]) ينظر: التكملة: 520-521.

[161]) المقتصد في شرح التكملة: ظ197.

[162]) المقتصد في شرح التكملة: ظ197، وينظر: المفتاح في الصرف: 51.

[163]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ197، المفتاح: 51.

[164]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: 197.

[165]) ينظر: الكتاب: 4/ 75، 77، الخصائص: 3/ 264، المنصف: 1/ 81، الصاحبي: 221، المفصل: 285، نزهة الطرف: 17، دروس في علم الصرف: 74، أوزان الفعل ومعانيها: 112، أبنية الفعل ودلالاتها: 52.

[166]) العين 2/ 233.

[167]) الكتاب: 4/ 77-78، ينظر: أبنية الفعل ودلالاتها: 53.

[168]) ينظر: المنصف: 1/ 81-82.

[169]) ينظر: الكتاب: 4/ 285، شرح المفصل: 7/ 162.

[170]) ينظر: التكملة: 521.

[171]) ينظر: المنصف: 1/ 82.

[172]) المقتصد في شرح التكملة: ظ198.

[173]) ينظر: المفتاح في الصرف: 51.

[174]) ينظر: شرح الشافية: 1/ 113، دروس في علم الصرف: 74.

[175]) الكتاب: 4/ 76.

[176]) ينظر: المبدع في التصريف: 110، نزهة الطرف: 158، أبنية الفعل ودلالاتها: 54.

[177]) المقتصد في شرح التكملة: ظ198.

[178]) ينظر: السابق: ظ198.

[179]) ينظر: نزهة الطرف: 17، دروس في علم الصرف: 75.

[180]) المقتصد في شرح التكملة: ظ198.

[181]) ينظر: السابق: ظ198.

[182]) ينظر: الكتاب: 4/ 26، شرح الشافية: 1/ 113، دروس التصريف: 77.

[183]) ينظر: المفتاح في الصرف: 51، والمقتصد في شرح التكملة: و263، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 380، 2/ 981-982

[184]) ينظر: نزهة الطرف: 157-158.

[185]) ينظر: الكتاب: 4/ 26، المقتضب: 1/ 76.

[186]) المفتاح في الصرف: 51.

[187]) ينظر: نزهة الطرف: 157-158.

[188]) الممتع في التصريف: 1/ 196.

[189]) ينظر: الكتاب: 4/ 76، التكملة: 520، المنصف: 1/ 17، شرح الشافية: 1/ 113، الممتع في التصريف: 1/ 196، دروس في علم التصريف/ 69.

[190]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و197.

[191]) ينظر: الكتاب: 4/ 69، المقتضب: 1/ 87، ديوان الأدب: 2/ 473، الممتع في التصريف 1/ 182.

[192]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ199.

[193]) الكتاب: 4/ 66.

[194]) ينظر: المقتضب: 1/ 78،شرح الشافية: 1/ 103، ديوان الهذليين: 1/ 38، 2/ 215، دروس التصريف: 80، دروس في علم التصريف: 71.

[195]) المقتصد في شرح التكملة: ظ199، كما ذكر أن التاء التي زيدت على صيغة (فاعل) "إنما جيء بها لتدل على المطاوعة، وقد أطلق عليها تسمية تاء المطاوعة"، وينظر: المقتصد في شرح التكملة: و304.

[196]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ظ199.

[197]) ينظر: الكتاب: 4/ 69، المقتضب: 1/ 78-79، مجالس ثعلب: 2/ 591، ديوان الأدب: 2/ 473، شرح المفصل: 7/ 159.

[198]) ينظر: أدب الكاتب: 358، أوزان الفعل ومعانيها: 102، أبنية الفعل ودلالاتها: 35.

[199]) ينظر: شروح التلخيص: 1/ 456.

[200]) المقتصد في شرح التكملة: و199.

[201]) ينظر: المفتاح في الصرف: 50.

[202]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و199.

[203]) ينظر: السابق: و199.

[204]) الكتاب: 4/ 66،وينظر: ديوان الأدب: 2/ 446، المنصف: 1/ 91، شرح المفصل: 7/ 158، الممتع: 1/ 83.

[205]) المقتضب: 1/ 78، وينظر: شرح الشافية: 1/ 104، الإعجاز الصرفي: 181-182، أوزان الفعل ومعانيها: 97، أبنية الفعل 38، ويرى بعضهم أن صياغتها لا تكون إلا من الأفعال العلاجية أو الأفعال المعنوية، نحو: فهمته فتفهم، وعلمته فتعلم، ينظر: دروس في علم الصرف: 78.

[206]) المقتصد في شرح التكملة: و200، المفتاح في الصرف: 50.

[207]) المقتصد في شرح التكملة: و200.

[208]) ينظر: الكتاب: 4/ 73، المبدع في التصريف/ 110.

[209]) ينظر: أبنية الفعل ودلالاتها: 41.

[210]) المقتصد في شرح التكملة: و200.

[211]) ينظر: شرح التصريف العربي: 74، المفصل: 280، لسان العرب: مادة (أ.خ.ذ): 2/ 600، 3/ 272، 14/ 9، 14/ 46، أوزان الفعل ومعانيها: 95، دروس التصريف: 78.

[212]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و200، المفتاح في الصرف: 50.

[213]) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 44، شرح التصريف العربي: 74، المفصل: 280، شرح الشافية: 1/ 104، الإعجاز الصرفي: 181–182، أوزان الفعل ومعانيها: 97، أبنية الفعل ودلالاتها: 39.

[214]) المفتاح في الصرف: 50.

[215]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و200.

[216]) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: 94.

[217]) الكتاب: 4/ 71، وينظر: ديوان الأدب: 2/ 460، الصاحبي: 370، أدب الكاتب: 359، شرح الشافية: 1/ 104، الإعجاز الصرفي: 134، دروس التصريف: 78، أبنية الفعل ودلالاتها: 39.

[218]) ينظر: المقتضب: 1/ 78، شرح المفصل: 7/ 158.

[219]) المقتصد في شرح التكملة: و200، المفتاح في الصرف: 50.

[220]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و200.

[221]) ينظر: السابق: و200.

[222]) الكتاب: 4/ 69.

[223]) ينظر: أدب الكاتب: 359.

[224]) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: و200.

[225]) ينظر: السابق: و200.

[226]) ينظر: السابق: و200.

[227]) ينظر: لسان العرب: 3/ 333، وأوزان الفعل ومعانيها: 137.

[228]) السجدة: 11.

[229]) الكشَّاف: 3/ 509.

Refrences

1. إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، وزارة المعارف العمومية، مصر، د.ط، 1960م.
2. احمد كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، د.ن، ط6، د.ت.
3. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1965م.
4. عادل حمادي العبيدي، الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2005م.
5. عبدالحسين الفتلي، الأصول في النحو، ابن السراج، مطبعة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.
6. عبدالرحمن شاهين، تصريف الأسماء، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ط، 1977م.
7. عبدالله سليمان أديب، التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري، رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة الموصل، 2002م.
8. علي الاشموني، حاشية الصبان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1947م.
9. علي توفيق الحمد، المفتاح في الصرف، عبدالقاهر الجرجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.
10. علي جميل السامرائي، المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف، علي جميل السامرائي، رسالة دكتوراه بكلية الآداب جامعة الموصل، 1990م.
11. علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، دار النهضة، القاهرة، ط6، د.ت.
12. فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1971م.
13. فخر الدين قباوة، الممتع في التصريف، ابن عصفور، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
14. القرآن الكريم
15. محمد أبو الفضل وآخرين، المزهر في علوم اللغة، السيوطي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
16. محمد عبدالخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

17. محمد عبدالخالق عضيمة، المقتضب، المبرد، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994م.
18. محمد عبدالدايم الرفاعي، أثر أقسام الكلم في الجملة العربية، منشورات كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1993م.
19. محمد محي الدين عبدالحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة السعادة، القاهرة، ط2، 1967م.
20. هادي نهر، الصرف الوافي (دراسة وصفية، وتطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية)، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989م.
21. هارون عبدالرزاق، عنوان الظرف في علم الصرف شرح: محمد هارون وأبو الفضل هارون، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1950م.